تَوصيف للمحافظات في مؤشرّ العَودة
ديناميكيّات العَودة في محافظة نينوى
أيّار ٢٠٢١

مـؤشر العـودة، أداة مصمّمـة لقيـاس خطـورة الظـروف في مناطـق العـودة. ويسـتند هـذا المـؤشر عـلى ١٦ مـؤشرّ مجمّعـة في مقياسـين: الأوّل هـو، سُـبل العيـش والخدمـات الأساسيّة؛ فيـما يتمحـوَر المقيـاس الثـاني حـول قضايـا التماسـك الاجتماعـي وتصـورّات السـلامة والأمـن. ويسـتخدم المـؤشر نمـوذج الانحـدار لتقييـم تأثـير كل مـؤشر مـن تلـك المـؤشرات في تسـهيل أو منـع العـودة. وينتقـل المـؤشر مـن الصفـر (اسـتيفاء جميـع الظـروف الأساسـيّة للعـودة) إلى ١٠٠ (عـدم اسـتيفاء الظـروف الأساسـية للعـودة). وتشـير الدرجـات الأعـلى في المـؤشر إلى ظـروف معيشـيّة أكـثر قسـوة للعائديـن. وتُصنَّـف درجـات مـؤشر الخطـورة إلى ثـلاث فئـات: "منخفضـة" و "متوسّـطة" و "عاليـة" (التـي تتضّمـن أيضـاً "عاليـة جـداً"). لمزيـد مـن المعلومات عن مؤشر العَودة، يرجى مراجعة "نُبذة عن المنهجيّة".

يقـوم مـؤشرّ العَـودة بتحليـل العَـودة في محافظـة معيّنـة. ويركـز هـذا التقريـر عـلى ديناميكيّـات العَـودة في محافظـة نينـوى. يتنـاول القسـم الأول منـه نُبذة عـن الأوضـاع في جميـع أنحـاء المحافظـة في نهايـة عـام ٢٠٢٠، ومقارنـة بالأرقـام عـن خطـورة ظـروف المعيشـة خـلال عـام ٢٠٢٠ (مـن ٣١ /١٢/ ٢٠١٩ إلى ٣١ /١٢/ ٢٠٢٠). كـما يحـدّد مناطـق عـدم العـودة المسـجلّة مـن قبـل فـرَق التقييـم السريـع والاسـتجابة (RARTs) التابعـة للمنظمّـة الدوليّـة للهجـرة، إضافـة إلى المواقـع التـي تـمّ تقييمهـا حديثـاً، والعائديـن الذيـن يعيشـون في ترتيبـات إيـواء حرجـة، والنازحـين الذيـن تستضيفهم المحافظة.

أمّا القسم الثاني من هذا التقرير، فمخصّص لمجموعات الوافدين من المخيّمات بعـد إغلاقهـا منـذ منتصـف تشريـن الأول. ويسـلّط الضـوء عـلى الظـروف المعيشـيّة للوافديـن الجُـدد، إمّـا بعـد عودتهـم إلى مناطقهـم الأصليّـة، أو بعـد وصولهـم إلى مواقـع نـزوح جديـدة. أمّا القسـم الثالـث مـن التقريـر فيعـرض تحليـلاً للظـروف عـلى مسـتوى الأقضيـة، ويركّـز عـلى الدوافـع الرئيسـيّة لخطـورة الظـروف في النواحـي والتغيّرات التي حدثت بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠.

تصنيف الظروف في مناطق العَودة

بلـغَ العـدد الإجـماليّ للعائديـن في محافظـة نينـوى في كانـون الأوّل ٢٠٢٠، ١,٨٩ مليـون فـرد عائـد مـن أصـل ٤,٨٣ مليـون عـلى الصعيـد الوطنـي، موزّعـين عـبر ثمـانِ أقضيـة و٩٢٦ موقعـاً.١ وهـو أكـبر عـدد مـن العائديـن مقارنـة بالمحافظـات الأخـرى، بنسـبة ٣٩٪ مـن جميـع العائديـن في العـراق (الشـكل ١). وارتفـع عـدد العائديـن في نينـوى خـلال الفـترة بـين كانـون الأوّل ٢٠١٩ وكانـون الأوّل ٢٠٢٠، بمقـدار ١٢٢,٨٢٠ فـرداً، وهـو عـدد أقـل مـن ذلـك المسـجل في العـام السـابق، حيـث عـاد إلى المحافظـة ١٥٢,١٨٤ فرداً خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٨ وكانون الأوّل ٢٠١٩.

لشكل (١): نسبة العائدين حسب المحافظات

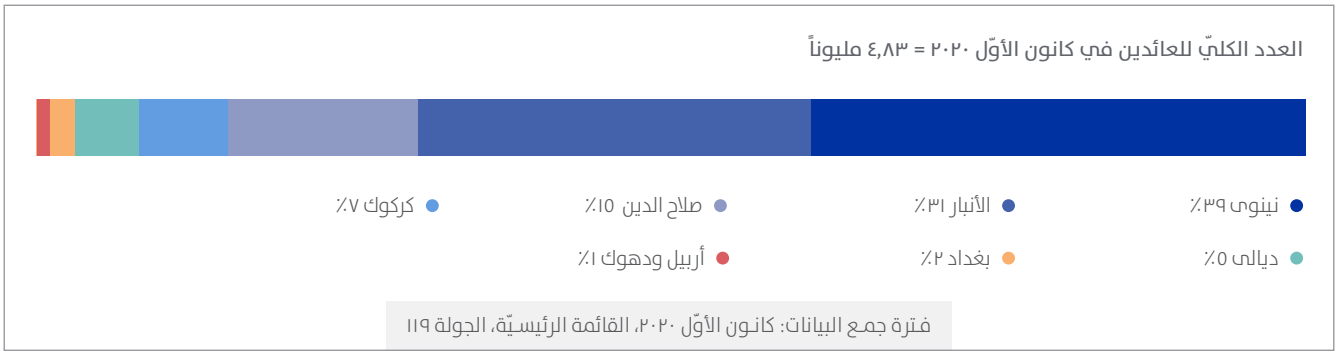

١ الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسيّة (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠).

العائدون في ظروف شديدة الخطورة

خلال الجولة ١١ لمؤشر العودة التي جرّت بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، تمّ تقييم ٩٠٧ موقع عودة. ولوحظ أنّ ٢٧٨ موقعاً من هذه المواقع، يعاني من ظروف قاسية.[٢] إذ تستضيف محافظة نينوى أكبر عدد من العائدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة، بوجود ٢٣٥,٣٠٢ فرداً. ويعني ذلك أنّ حوالي ١٢٪ من العائدين في نينوى عادوا إلى مواقع مصنّفة على أنّها عالية الخطورة، ونسبة ٣٢٪ إلى مواقع متوسّطة الخطورة، و٥٦٪ إلى مواقع منخفضة الخطورة. ويعتبرَ عدد العائدين ضمن فئة الخطورة العالية، يعتبر عدد العائدين ضمن فئة الخطور العالية أعلى من المتوسط الوطني. هناك خطأ بالترجمة (بعد المقارنة مع النص الاصلي الموجود في المصدر) من المتوسّط الوطنيّ الذي يشير إلى أنّ١٠٪ من العائدين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٢).

الشكل (٢): نسبة وأعداد العائدين حسب فئة الخطورة في محافظة نينوى

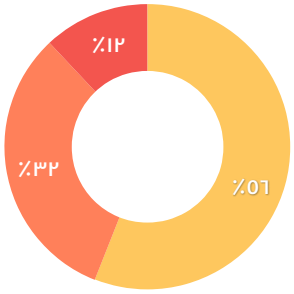

	عالية	متوسّطة	منخفضة
العائدون	٢٣٥,٣٠٢	٦٠٠,٢٨٨	١,٠٤٩,٤٤٢
المواقع	٢٧٨	٣٨٠	٢٤٩

شهدت محافظة نينوى خلال عام ٢٠٢٠ زيادة تدريجيّة في عدد العائدين الذين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٣). وخلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠، سُجّل ارتفاع قدره ٦١,٥٧٨ فرداً يعيشون في ظروف بائسة. وكذلك لوحِظت زيادة في عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية خلال الجولة التي جرت خلال أيّار وحزيران ٢٠٢٠، بسبب تفشّي جائحة كورونا وما تبع ذلك من إغلاق وحَجر وحظر تجوّل، وتسجيل مصادر مختلفة للعنف في أقضية تلعفر والموصل والبعّاج، وتدهور أحوال العمل، وحدوث تغيّرات في الحياة العامّة اليوميّة. مع ذلك، انخفض عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف بائسة في الجولة التي جرت في أيلول -تشرين الأوّل ٢٠٢٠، بعد رفع تدابير الإغلاق واستقرار حالة العمل والحياة اليوميّة.

الشكل (٣): توجهّات العودة سنويّاً في محافظة نينوى، حسب فئة الخطورة

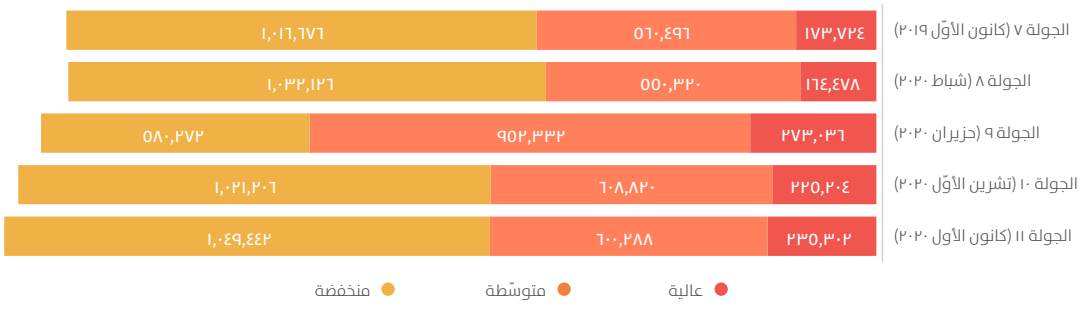

مواقع اللاّعَودة، والمواقع المُقيَّمة حديثاً

يُسجَّل الموقع الذي لم يعُد سكّانه النازحون إليه منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن، كموقع لا عودة.[٣] وكانت مصفوفة تتبّع النزوح قد سجلّت في كانون الأوّل ٢٠١٩، ١٣٨ موقعاً لم يشهد عَودة في محافظة نينوى، وبالتحديد في أقضية الحَضَر (٥٣) والبعّاج (٢٤) وسنجار (٢٤). ومن جميع هذه المواقع، شهِدَ ٥٨ موقعاً عَودة النازحين إليها على مدار عام ٢٠٢٠ بعد حصولهم على الموافقات الأمنيّة المطلوبة، وإعادة تأهيل مساكنهم، وتحسّن الوضع الأمني في مناطقهم، أو لأسباب عاطفيّة. وخلال عام ٢٠٢٠ أيضاً، سجلّت مصفوفة تتبّع النزوح ٤٩ موقعاً إضافياً لم يشهدوا أيّ عودة، فأصبح مجموع مواقع اللاّ عودة في نينوى ١٢٩ موقعاً، كما في كانون الأوّل ٢٠٢٠. ويُعّد الوضع الأمني المتوتّر ودمار المساكن وقلّة الخدمات الأساسيّة وسوء البنية التحتيّة، الأسباب الرئيسيّة وراء عدم عودة الأهالي إلى هذه المناطق.[٤] من جهة أخرى، تمّ تقييم ٢٠١ موقع عودة إضافيّاً في نينوى بعد انتقال العائدين إلى مناطق جديدة منذ كانون الأوّل ٢٠١٩. وتقع هذه المواقع الجديدة في أقضية البعّاج (٨٧) والموصل (٣٦) والحَضَر (٣٤) وسنجار (٣٣)؛ يُصنّف ١١٢ موقع منها ضمن فئة الخطورة العالية.

٢ تشير عبارة "الظروف البائسة أو السيئّة" الواردة في هذا التقرير إلى الظروف السائدة في المواقع المصّنفة على أنها شديدة الخطورة.
٣ يصعب تسجيل ورَصد هذه المواقع، لعدم وجود مصادر معلومات رئيسيينّ أو سكّان فيها، ويتمّ تحديدها عموماً من خلال الكلام الشفهي.
٤ لتفاصيل أكثر عن مواقع اللاّ عودة، يرجى الاطلاع على التقرير الموسوم "مناطق اللاّ عودة".

العائدون الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة

حتىّ كانون الأول ٢٠٢٠، وصل ٥٦,٦٧٠ عائدا إلى ترتيبات إيواء حرجة في نينوى، أي حوالي ٣٪ من مجموع العائدين في المحافظة.[٥] ويعيش معظم هؤلاء العائدين في مبانٍ مدمرّة أو متضررّة بشدّة، بينما يعيش الآخرون في ترتيبات إيواء جماعيّة. بعد قراءة المصدر تبين ان النسب المكتوبة بالنسخة العربية غير موجودة و عليه تم استبدالها بالنسب التالية: يتركز حوالي (٣٢,٥٥٦ فردا) من العائدين المقيمين في ترتيبات ايواء حرجة في اقضية الموصل(٦٠٪) و تليها سنجار ١٤٪، تلعفر ١٣٪ و البعاج ٩٪.

النازحون في نينوى

شهدت محافظة نينوى بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠، انخفاضاً في عدد النازحين من ٣٣٤,٧٨٨ نازحاً إلى ٢٧٣,٠٥٦ نازحاً. وشمل هذا الانخفاض البالغ ٦١,٧٣٢ فرداً، انخفاضاً في عدد النازحين من المخيّمات أيضاً بمقدار ٣٧,٢٧٠ فرداً (٦٠٪) و٢٤,٤٦٢ فرداً من خارج المخيّمات (٤٠٪). ورغم هذا الانخفاض، لازالت محافظة نينوى تستضيف العدد الأكبر من النازحين في العراق بنسبة ٢٢٪ من إجمالي النازحين في البلاد، يعيش معظمهم (٢١٠,٩٦٦ فرداً أو ٧٧٪ من إجمالي النازحين في المحافظة) خارج المخيّمات. ويستضيف قضاءا الموصل والشيخان أكبر عدد من النازحين في المحافظة، بنسبة ٤٠٪ (١٠٩,٢٨٢ فرداً) في الموصل و١٦٪ (٤٣,٥٣٤ فرداً) في الشيخان. كما أنّ هناك مواقع في الموصل وسنجار تستضيف نازحين أكثر من العائدين (الجدول ١).

الجدول ١: عدد العائدين والنازحين في نينوى حسب الأقضية

القضاء	معدّل الخطورة (مواقع العَودة)	مجموع العائدين (الأفراد)	اجمالي النازحين خارج المخيّمات (أفراد)	إجمالي النازحين في المخيّمات (الأفراد)	المواقع التي تحوي نازحين أكثرمن العائدين
عقرة	لا يوجد	٠	٢٨,١١٦	٨٥٠	لا يوجد
البعّاج	عالية	٥٠,١٣٠	٦,٨١٠	٠	٠
الحمدانيّة	منخفضة	١٦٨,٣٩٦	١٩٨	٢٧,١٧٠	٠
الشيخان	منخفضة	٢,١٤٢	٢٠,٢٧٤	٢٣,٢٦٠	٠
الحَضَر	متوسّطة	٤٨,٩٠٠	٣,١٣٨	٠	٠
الموصل	منخفضة	١,٠٥٠,٧٢٦	٩٨,٤٧٢	١٠,٨١٠	١١
سنجار	عالية	١١١,١٩٢	٣٥,٩٢٢	٠	١٤
تلعفر	متوسّطة	٣٥٥,٧٢٢	٩,٤٥٠	٠	٠
تلكيف	منخفضة	١٠١,٩٤٦	٨,٥٨٦	٠	١
المجموع		**١,٨٨٩,١٥٤**	**٢١٠,٩٦٦**	**٦٢,٠٩٠**	**٢٦**

العائدون من المخيّمات، والعلاقة مع درجة الخطورة[٦]

وصول النازحين من المخيّمات إلى أماكن تقع خارج المخيّمات في محافظة نينوى

في الفترة بين تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠، سجلت مصفوفة تتبع النزوح وصول ٢٦,١٤٦ عائداً (٤,٤٤١ أسرة) من كافة مخيمّات البلاد إلى أماكن تقع خارج المخيّمات في نينوى.[٧] وجاء ثلاثة أرباع هؤلاء نتيجة لإغلاق المخيّمات وتوحيدها منذ منتصف تشرين الأوّل ٢٠٢٠. وعادَ من هؤلاء ٢٢,٢٤٢ فرداً (٨٣٪) إلى مناطقهم الأصليّة، بينما انتقل ٤,٤٠٤ (١٧٪) منهم إلى مواقع نزوح جديدة، وأصبحوا بالتالي نازحين خارج المخيّمات. وإضافة إلى إغلاق المخيّمات ورغبة بعض النازحين في العودة إلى ديارهم بسبب تحسّن الأمن في مناطق الأصل، هناك عامل ملحوظ باتجاه مغادرة المخيّمات يرتبط بحظر التجوّل بسبب تفشيّ جائحة كورونا. إذ ساهم هذا العامل في الحدّ من قدرة النازحين على العمل خارج المخيّمات أو التنقل بحرّية بين منطقة الأصل ومنطقة النزوح، الأمر الذي دفعهم نحو العَودة إلى مناطق الأصل.

ويستضيف قضاءا سنجار والموصل، أكبر عدد من العائدين القادمين من المخيّمات بنسبة ثُلُثَي القادمين من جميع المخيّمات (الشكل ٤). وعاد معظم القادمين من المخيّمات إلى مناطقهم الأصلية في سنجار (٨٥٪) والموصل (٧٧٪) في حين عاد الآخرون إلى مواقع نزوح جديدة (١٥٪ في سنجار، و٢٣٪ في الموصل) وأصبحوا بالتالي نازحين خارج المخيّمات.

٥ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المستوطنات غير الرسميّة والمباني الدينيّة والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة. والخيام والكابينات وغيرها من أنواع المأوى المؤقت؛ فضلاً عن المباني التي تضررّت دمرّت بشدّة أو المساكن المعتادة والإقامة الإيجار على المدى الطويل غير الصالحة للسكن (لها نفس خصائص المباني غير المكتملة أو المتضررّة بشدة).

٦ يرجى الرجوع إلى تقرير تتبع حالات الطوارئ عن حركة النازحين في المخيمات لمزيد من التفاصيل عن الوافدين الجدد منذ بدء إغلاق المخيمات في منتصف تشرين الأول.

٧ الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسيّة (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠).

الشكل ٤: عدد الأفراد الوافدين من المخيّمات إلى أقضية نينوى (تشرين الثاني – كانون الأوّل ٢٠٢٠)

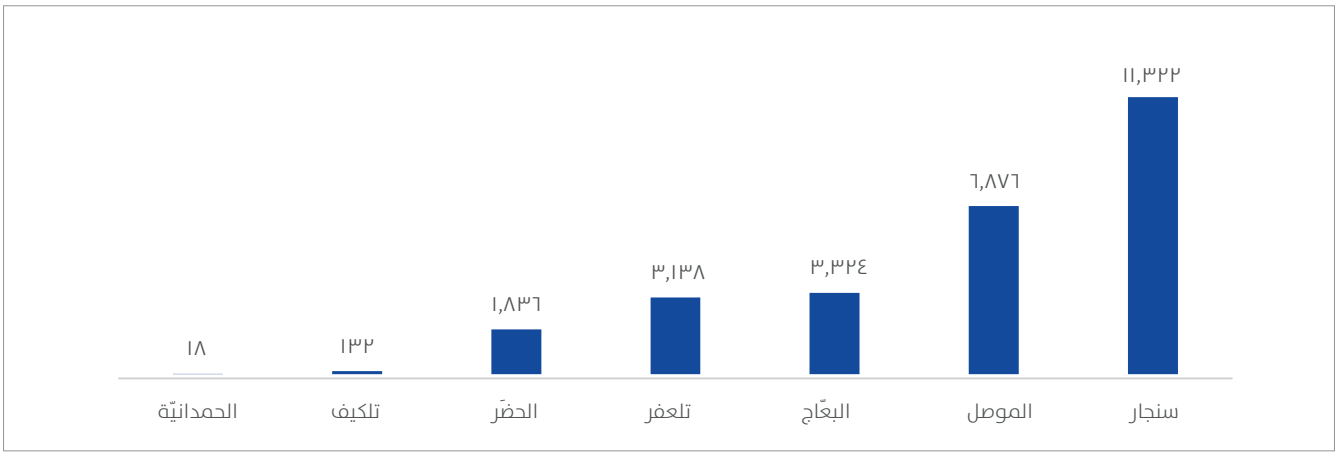

فضلاً عن ذلك، خلال الفترة بين ٨ حزيران و٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، عاد ٤٥,٢٣٩ (٨,٤٨٣ أسرة) نازحاً من مخيّمات محافظة دهوك إلى قضائيَ سنجار والبعّاج. من بينهم ٤١,٤٠٥ فرداً (٩٢٪) عادوا إلى سنجار و ٣,٨٣٤ النسبة (٨٪) و التي تمثل العودة الى بعاج مكررة بالتقرير. إضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل ٣٤,٧٦٥ كعائدين (٧٧٪) بينما تمّ تسجيل ١٠,٤٧٤ فرداً منهم (٢٣٪) كنازحين. وحيث عاد الأغلبية من محافظة دهوك (٣٦,١٦٠ أو ٨١٪) كما وصل عدد كبير من مناطق أخرى من نينوى (٨,٠٢٢ أو ١٨٪). وتمّ تتبّع هذه التحرّكات كحالة طوارئ منفصلة خاصّة بسنجار.[٨]

الخارطة ١: مواقع نينوى التي قدِمَ إليها الأفراد العائدون من المخيّمات خلال الفترة تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠

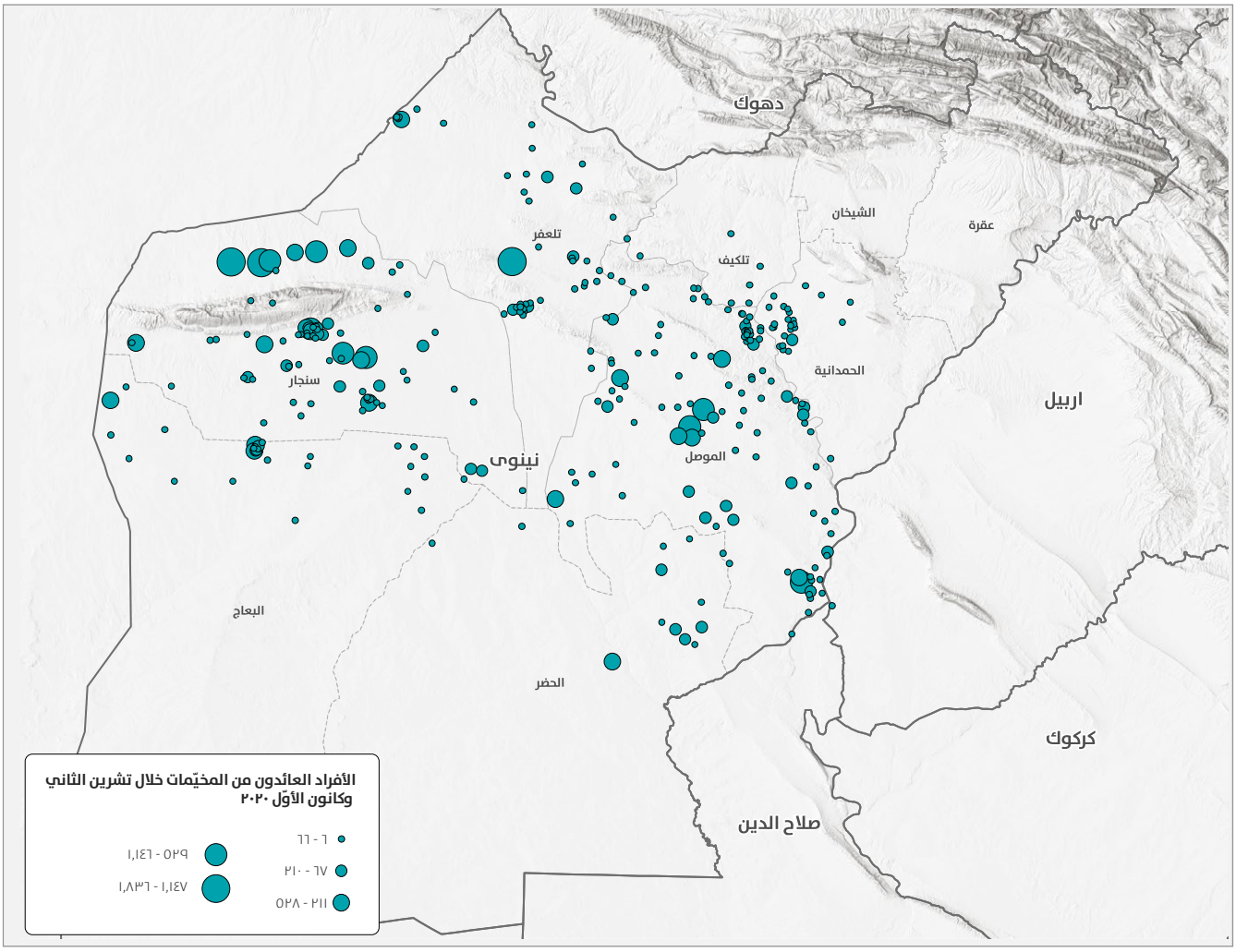

٨ يرجى الرجوع إلى تقرير تعقّب حالات الطوارئ لمزيد من التفاصيل عن تحركات العودة إلى سنجار والبعّاج.

خطورة الظروف في مواقع الوافدين من المخيّمات (بين تشرين الثاني وكانون الأوّل ٢٠٢٠)

استقر ما لا يقلّ عن ٦١٪ (١٦,٢٥٤ فرداً) من الوافدين من المخيّمات في مناطق عالية الخطورة خارج المخيّمات في نينوى (الشكل ٥). وتشير البيانات إلى احتمال تعرّض الأسَر التي وصلت حديثاً من المخيّمات لظروف سيّئة. كما أنّ وصول معظم الوافدين الجُدد إلى مناطق عالية الخطورة، يفسّر تفضيلهم البقاء في حالة نزوح مطوّل في المخيّمات حتّى إغلاقها؛ في ظلّ غياب الظروف المواتية للعودة في مناطقهم الأصليّة.

الشكل ٥: توزيع الوافدين الجدد من المخيّمات إلى مواقع خارج المخيّمات في محافظة نينوى حسب فئة الخطورة

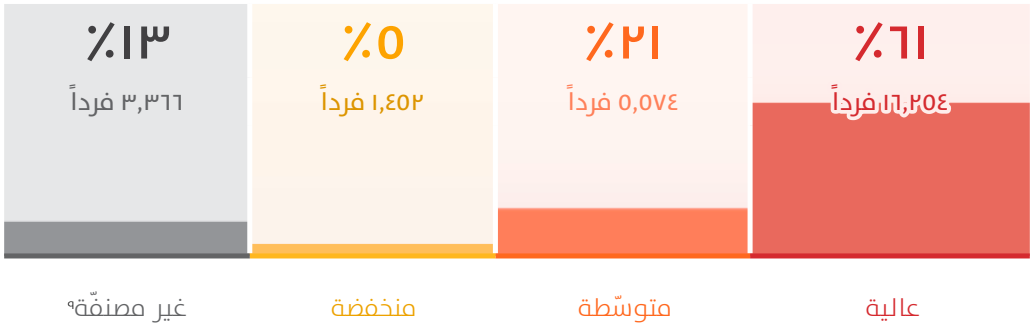

خلال عام ٢٠٢٠، وصل ٤٩,٦٦٢ عائداً (٨,٢٧٧ أسرة) من المخيّمات إلى مناطقهم الأصليّة في نينوى؛ كما وصل خلال العام نفسه، ٩٢,٨٩٨ عائداً (١٥,٤٨٣ أسرة) من مواقع خارج المخيّمات إلى نينوى. ويبدو أن الوضع مقلق أكثر للعائدين من المخيّمات، الذين يعيش ٧٤٪ منهم (٣٦,٥٠٨ فرداً) في ظروف شديدة الخطورة مقارنة مع ٤٥٪ من العائدين من مواقع خارج المخيّمات إلى نينوى (الشكل ٦).

وفي قضاء سنجار، استقر جميع الأفراد العائدين (٩٢٪) من المخيّمات في عام ٢٠٢٠ في مواقع مصنفة على أنها شديدة الخطورة. ويمثل هؤلاء نصف جميع القادمين من المخيّمات حتى نهاية عام ٢٠٢٠. ولا يختلف الحال بالنسبة لقضاء البعّاج، حيث بلغت نسبة الوافدين الذين يعيشون في ظروف عالية الخطورة ٨٣٪، يليه قضاء تلعفر بنسبة (٦٣٪).

الشكل ٦: العائدون إلى نينوى في ٢٠٢٠ من المخيّمات وخارج المخيّمات بحسب فئة الخطورة (كانون الأوّل ٢٠١٩ – كانون الأوّل ٢٠٢٠)

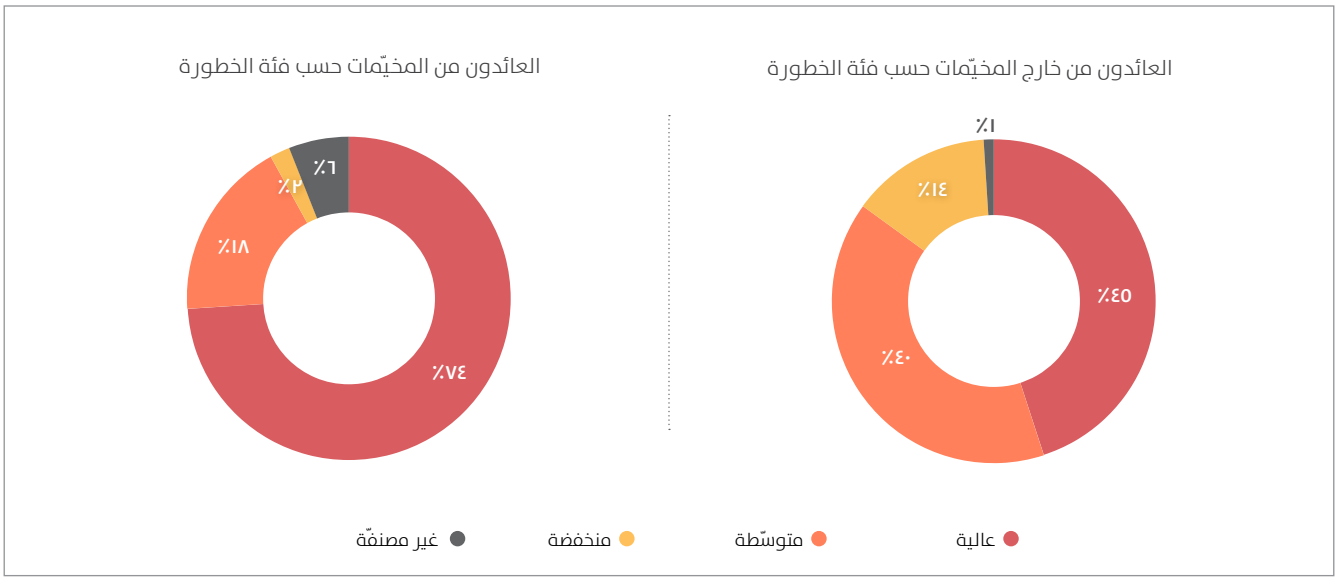

٩ هذه المواقع غير مصنّفة من حيث الخطورة، لأنها تتكوّن من أماكن مأهولة حديثاً من قبل العائدين. لذا لم يتمّ تقييمها كجزء من مؤشرّ العودة.

خطورة الظروف على مستوى الأقضية

لغاية كانون الأوّل ٢٠٢٠، كان قضاء سنجار في نينوى يستضيف أكبر عدد من العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية (٩٧,٦٦٨ فرداً) يليه قضاء تلعفر (٥٢,٣٦٢) ثّم البعّاج (٤٠,٥٩٠) (الجدول ٢). كما يستضيف قضاءا سنجار والبعّاج أيضاً أعلى نسبة من العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية: ٨٨٪ من العائدين في سنجار، و٨١٪ من العائدين في البعّاج (الشكل ٧). أي أنّ معظم العائدين إلى هذين القضائّين يعيشون في ظروف قاسية، مع نسبة ضئيلة عادت إلى مواقع ذات ظروف متوسّطة أو منخفضة الخطورة؛ وهو ليس بالأمر المفاجئ إذا علمنا أنّ موقعاً واحداً في سنجار صُنّف على أنّه منخفض الخطورة، بينما لم يصنف أيّ موقع كذلك في البعّاج. كما يستضيف قضاءا الحَضَر وتلعفر أيضاً نسبة كبيرة من العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية (٢٩٪ في الحضَر، و١٥٪ في تلعفر) وهي نسب أعلى من متوسّط المحافظة البالغ ١٢٪. وعلى النقيض من ذلك، يستضيف قضاء الموصل ٢٣,٨١٤ فرداً أو ٢٪ من العائدين الذين يعيشون في مواقع شديدة الخطورة. ويعيش معظم العائدين إلى الموصل في مواقع منخفضة الخطورة (كما في وسط المحافظة) حيث تتوفر فرص العمل والمياه، إضافة إلى السلامة والأمن.

الجدول ٢: عدد العائدين في محافظة نينوى بحسب الأقضية وفئة الخطورة[١٠]

القضاء	خطورة عالية	خطورة متوسّطة	خطورة منخفضة	عدد العائدين
سنجار	٩٧,٦٦٨	١٣,٠٨٠	١٨	١١٠,٧٦٦
تلعفر	٥٢,٣٦٢	٢٨٧,١٤٢	١٦,٢١٨	٣٥٥,٧٢٢
البعّاج	٤٠,٥٩٠	٩,٣٤٨	٠	٤٩,٩٣٨
الموصل	٢٣,٨١٤	٢٤٠,٨٠٤	٧٨٢,٩٢٢	١,٠٤٧,٥٤٠
الحضَر	١٤,٠٨٢	٣٤,٥٠٠	٠	٤٨,٥٨٢
تلكيف	٦,٧٨٦	١٠,٦٠٢	٨٤,٥٥٨	١٠١,٩٤٦
الحمدانيّة	٠	٤,٨١٢	١٦٣,٥٨٤	١٦٨,٣٩٦
الشيخان	٠	٠	٢,١٤٢	٢,١٤٢
جميع الأقضية	**٢٣٥,٣٠٢**	**٦٠٠,٢٨٨**	**١,٠٤٩,٤٤٢**	**١,٨٨٥,٠٣٢**

الشكل ٧: نسبة العائدين بحسب الأقضية وفئة الخطورة في محافظة نينوى

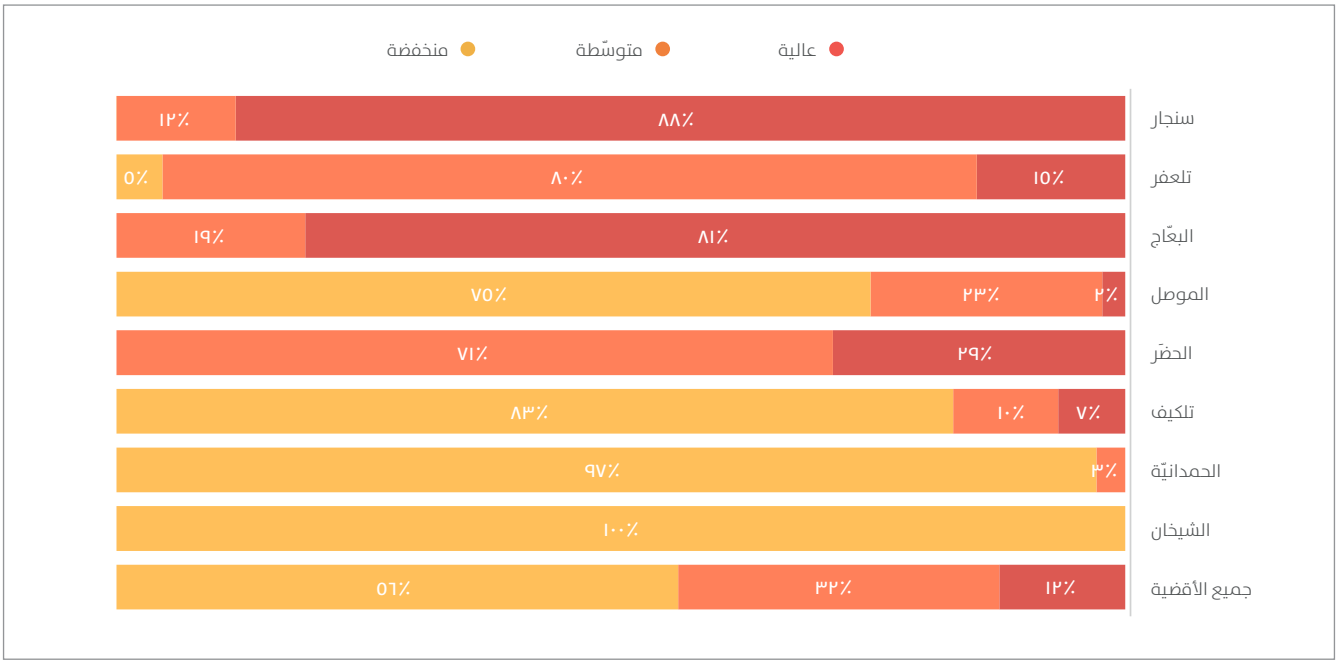

١٠ لا يشمل هذا المجموع سوى العائدين في المواقع التي تمّ تقييمها وفقاً لمؤشّر العودة، ولا يمثّل العدد الإجمالي للعائدين في نينوى، حيث لم يتّم تقييم بعض المواقع.

التباين على مستوى الأقضية بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

يركز التحليل المعروض في هذا القسم على خطورة الظروف بشكل عام في كل قضاء من أقضية نينوى، إضافة إلى العوامل الرئيسيّة[11] التي تساهم في تلك الظروف، والتغيّرات التي حدثت بشكل خاص في الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠.

الخارطة ٢: أقضية نينوى بحسب فئة الخطورة

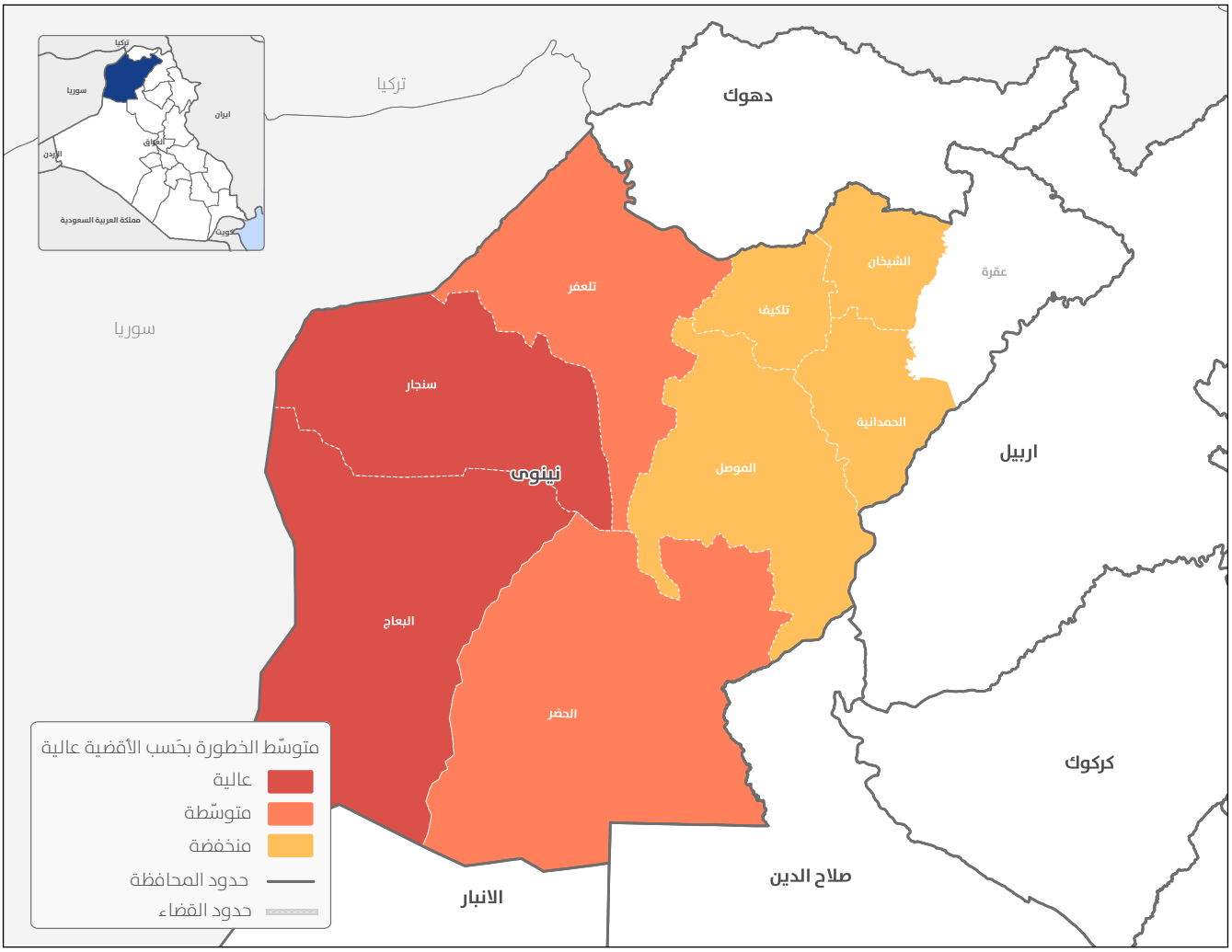

كمعدل بالنسبة لكلّ قضاء، تمّ تسجيل تفاقُم في الخطورة الإجماليّة للظروف في أقضية البعّاج والحضَر وتلكيف خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، بينما سُجِّل تحسّن طفيف في الظروف في تلعفر (الشكل ٨). لكنّ هذه التغيرات لم تكن بالدرجة الكافية لانتقال القضاء من فئة خطورة إلى أخرى؛ وعليه بقيَ قضاء تلعفر ضمن فئة الخطورة المتوسّطة، رغم التحسن الملحوظ.

١١ عوامل الخطورة مؤشرة بحَسب النواحي؛ وهي توفرّ معلومات عن الظروف المعيشيّة التي تساهم في خطورة الظروف من أجل تكوين معلومات أفضل عن التدخلّات. فكلّ دافع من تلك الدوافع يتكوّن من عدّة مؤشرّات لمؤشر العودة، ويأخذ في الاعتبار تأثير كل مؤشر منها في تسهيل أو منع العودة وعدد العائدين في الناحية.

الشكل ٨: الخطورة الاجماليّة بحَسَب أقضية نينوى خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

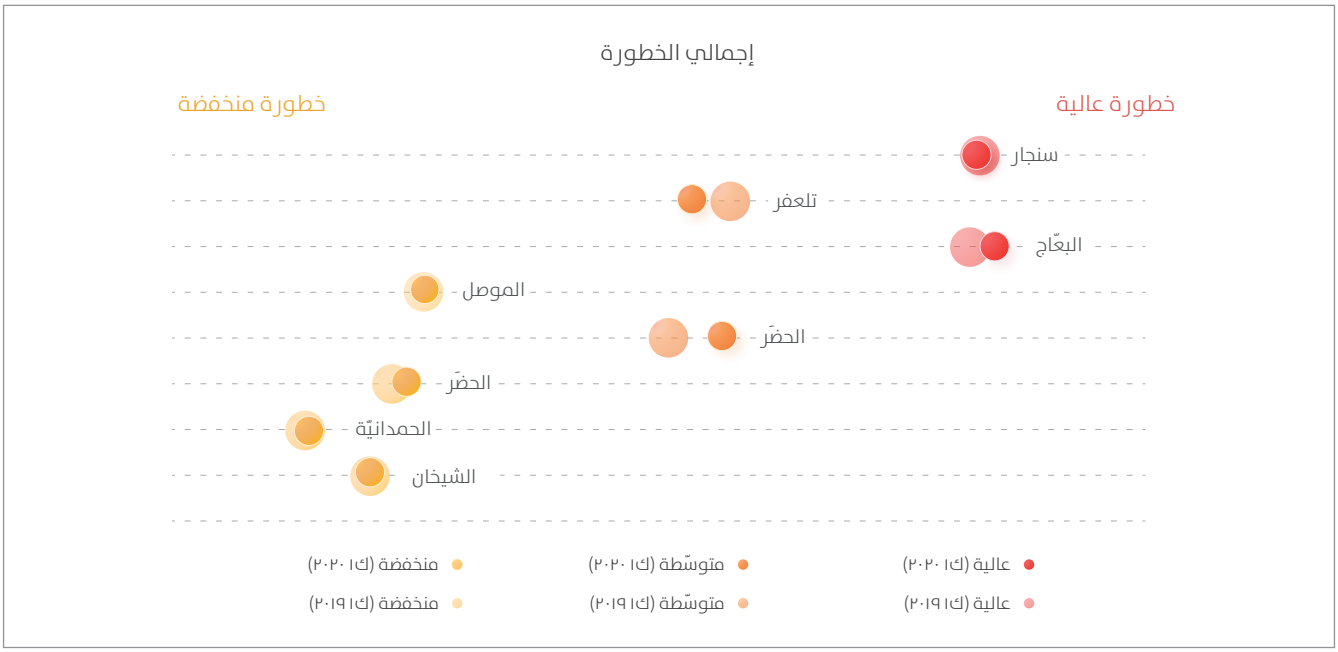

التباين في عوامل الخطورة على مستوى النواحي خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

قضاء سنجار

على مدار عام ٢٠٢٠، بقيت الظروف في **قضاء سنجار** ضمن الفئة العالية. مع ذلك، لوحظ بعض الاختلاف في عوامل الخطورة عبر النواحي التابعة للقضاء. إذ شهدت ناحية **مركز سنجار** تدهوراً في إمدادات الكهرباء، وتُعزى الخطورة فيها بشكل رئيسي إلى تردي الخدمات الأساسية وقضايا التماسك الاجتماعي. كما شهدت هذه الناحية أيضاً بعض التحسّن في دَمار المساكن والوضع الأمني، حيث أعيد بناء المزيد من المساكن، وانخفض عدد الجهات الأمنية الفاعلة في بعض المواقع. وفي ناحية **القيروان**، ترتبط الظروف بتوفير الخدمات الأساسية وسُبل العيش، التي تدهورت منذ أيلول ٢٠١٩. كما تمّ تسجيل ظروف سيئة في المواقع التي تمّ تقييمها لأوّل مرّة خلال عام ٢٠٢٠، من حيث دمار المساكن، والأنشطة الزراعيّة أو الحيوانيّة، والأعمال التجاريّة، فضلاً عن غياب المصالحة المجتمعيّة، ووجود توترات في الحياة العامة اليومية. ومن جهة أخرى، لوحظ تحسّن في الحالة الأمنية بسبب وجود عدد أقل من الجماعات المسلحة في المنطقة وقلة نقاط التفتيش. أمّا العامل الرئيسي للخطورة في ناحية الشِمال فهو سُبل العيش وتردي الأنشطة الزراعيّة والأعمال التجاريّة؛ إذ لم يسجل أيّ تغيّر بهذا الصدد في هذه الناحية.

سنجار	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
الشمال	عالية	منخفضة	عالية	متوسّطة	متوسّطة	متوسّطة
مركز سنجار	عالية	متوسّطة ▲	متوسّطة	عالية ▼	متوسّطة ▲	عالية
القيروان	عالية	منخفضة ▼	عالية ▼	عالية	متوسّطة ▲	متوسّطة ▼

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء تلعفر

رغم التحسّن العام في **قضاء تلعفر**، بقيت جميع النواحي التابعة للقضاء ضمن نفس فئة الخطورة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولوحِظَ تحسّن في الخطورة الإجمالية فقط في ناحية **مركز تلعفر**، حيث سُمِح للمزيد من النازحين بالعودة، وتناقصت حالات احتلال مساكن الغَير، وانخفض عدد الجماعات المسلحّة في الناحية. إلاّ أنّ الوضع العام في ناحية **العياضيّة** بقي على حاله ضمن فئة الخطورة العالية. ويُعزى ذلك إلى سوء الوضع الأمنّي في الناحية، حيث هناك مخاوف واسعة بشأن مصادر العنف المختلفة؛ ومنها مثلاً: هجمات داعش والأفعال الانتقامية والاشتباكات بين قوات الأمن أو التوترات العِرقية والدينية والعشائريّة، ووجود أربع جماعات مسلحة مختلفة تسيطر على الأمن في المنطقة، فضلاً عن قوات الحشد الشعبي أو غيرها من الجماعات التي تسيطر على نقاط التفتيش إلى جانب الجيش العراقي، والشرطة المحلية والشرطة الاتحاديّة. من جهة أخرى، تدهورت فرص العمل مقارنة بشهر كانون الأوّل ٢٠١٩؛ وطرأ تحسّن طفيف على انتعاش الزراعة وإمدادات المياه. وحدثت تغيّرات ملحوظة في ناحية **ربيعة**، بوجود خطورة عالية ترتبط بسُبل العيش وسوء تقديم الخدمات من قبل موظفي الخدمة المدنيّة والمعلمين والممرضين والشرطة، وغير ذلك. والحال نفسه ينطبق على ناحية **زُمّار**، حيث غياب المصالحة المجتمعيّة، وتزايد صعوبة العثور على عمل.

تلعفر	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
العياضيّة	عالية	متوسّطة	متوسّطة ▼	منخفضة ▲	عالية	متوسّطة
مركز تلعفر	متوسّطة ▲	منخفضة	متوسّطة	منخفضة	عالية	منخفضة ▲
ربيعة	متوسّطة	منخفضة	عالية	متوسّطة	منخفضة	منخفضة
زُمّار	متوسّطة	منخفضة	منخفضة ▼	منخفضة	منخفضة	عالية

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء البعّاج

بشكل عام، لوحظ تدهور في الحالة العامة في الناحيتّين التابعتّين **لقضاء البعّاج**؛ إذ لا تزالان ضمن الخطورة العالية، رغم اختلاف العوامل. وترتبط المشاكل بشكل خاص في هاتين الناحيتين بسُبل العيش، وتوفير الخدمات الأساسيّة والأمن، والتماسك الاجتماعي. ففي ناحية **القحطانيّة**، أبلغ الأهالي عن سوء الظروف في المواقع التي تمّ تقييمها لأوّل مرّة خلال عام ٢٠٢٠ من حيث دَمار المساكن، وسوء الكهرباء والحياة العامة اليوميّة، والمصالحة المجتمعية، والعودة المحظورة. مع ذلك، لوحظ بعض التحسّن في ظروف العمل وتعافي الأعمال التجاريّة. وعلى مدار عام ٢٠٢٠، شهدت ناحية **مركز البعّاج**، تدهوراً في الأنشطة الزراعية، والأعمال التجاريّة والعمل؛ في حين تناقصت حالات احتلال مساكن الغير، وسُمِح للسكان النازحين بالعودة.

البعّاج	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
القحطانيّة	عالية	منخفضة ▼	عالية ▲	عالية ▼	عالية	متوسّطة ▼
مركز البعّاج	عالية	منخفضة	عالية ▼	متوسّطة	عالية	متوسّطة ▲

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء الموصل

بقي الوضع العام في **قضاء الموصل** على حاله منذ العام الماضي. إذ بقيَت نواحي المحليّة و القيارة والشورة وحمّام العليل ضمن فئة الخطورة المتوسّطة، وبعشيقة ومركز الموصل ضمن فئة الخطورة المنخفضة. وفي ناحية **حمّام العليل**، لوحظ تحسّن في توفير الكهرباء والماء على مدى خلال عام ٢٠٢٠، مع انخفاض المخاوف بشأن مصادر العنف المختلفة. ورغم ذلك، يصنّف الوضع العام في الناحية على أنّه متوسّط الخطورة من حيث توفير الخدمات الحكوميّة والحياة العامة اليومية وحالات العودة المحظورة. كذلك الحال في ناحية **القيارة**، حيث سوء توفير الخدمات الحكوميّة والحياة العامة اليوميّة المتوترة، جنباً إلى جنب مع صعوبة العثور على عمل. كما لوحظ تدهور في ناحية **المحليّة**، يتعلّق بالوضع الأمنيّ وتزايد المخاوف بشأن مصادر العنف المختلفة، إضافة إلى تعافي بعض الأنشطة الزراعية أو الثروة الحيوانيّة؛ كما أنّ هناك شحة في الماء في معظم المواقع.

الموصل	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
المحليّة	متوسّطة	منخفضة	متوسّطة	متوسّطة	متوسّطة ▼	منخفضة
القيارة	متوسّطة	منخفضة	متوسّطة ▼	منخفضة	منخفضة	منخفضة
الشورة	متوسّطة	منخفضة	متوسّطة	منخفضة	منخفضة	متوسّطة
بعشيقة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
حمّام العليل	متوسّطة	منخفضة	منخفضة	متوسّطة ▲	متوسّطة ▲	متوسّطة
مركز الموصل	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء الحَضَر

لوحظ في **قضاء الحَضَر** بشكل عام، تدهور في الخطورة الاجماليّة مقارنة مع كانون الأوّل ٢٠١٩، رغم بقاء ناحيتَي التلّ ومركز الحضَر ضمن فئة الخطورة المتوسّطة. وترتبط عوامل الخطورة في ناحية **التلّ** بتردي الخدمات الأساسيّة والخدمات الحكوميّة وإمدادات المياه. كما أنّ سُبل العيش والوضع الأمني عامل آخر ولكن بدرجة أقل، بسبب نقاط التفتيش التي تسيطر عليها جهات أمنية غير تابعة للجيش العراقي أو الشرطة المحلية أو الشرطة الاتحاديّة. وعلى مدار عام ٢٠٢٠، تدهورت الأنشطة الزراعيّة وأنشطة الثروة الحيوانيّة في معظم المواقع، باستثناء مواقع قليلة فقط تجري فيها تلك الأنشطة كالسابق. من جهة أخرى، يواجه الأهالي في نصف مواقع الناحية صعوبة في إيجاد فرص العمل. أضف إلى ذلك، عاد نصف النازحين إلى مواقع خالية من المشاريع والأعمال. وقد تمّ تقييم معظم تلك المواقع لأوّل مرّة خلال عام ٢٠٢٠. أمّا القضايا الرئيسيّة في ناحية **مركز الحَضَر** فتتعلّق بسُبل العيش، وبتوفّر الخدمات الحكومية وإمدادات المياه والوضع الأمني، ولكن بدرجة أقل. وبالنسبة للأنشطة الزراعيّة الجارية في الناحية فقليلة جداً؛ كما عاد النازحون إلى مواقع خالية من المشاريع والأعمال، وليست هناك فرص عمل في معظم مواقع الناحية. ولوحظ أيضاً بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠، وجود مخاوف متزايدة بشأن مصادر العنف المختلفة في الناحية، إضافة إلى زيادة حالات العودة المحظورة، ووجود جماعات مسلحة غير تابعة للجيش العراقي أو الشرطة المحلية أو الاتحاديّة، تسيطر على نقاط التفتيش.

الحَضَر	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
التلّ	متوسّطة	منخفضة	متوسّطة ▼	عالية	متوسّطة	منخفضة
مركز الحَضَر	متوسّطة	منخفضة	عالية	متوسّطة	متوسّطة ▼	منخفضة ▼

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء تلكيف

يُصنّف الوضع العام في **قضاء تلكيف** على أنه منخفض الخطورة. ولا يزال الأمر على حاله نسبياً منذ العام الماضي، حيث لفُرص العمل والتعافي البطيء للأعمال التجاريّة تأثير معتدل على الخطورة في ناحيتَي **ألقوش** و **وانة**. ولوحِظَ خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠ تقديم الخدمات الحكوميّة في ناحية **مركز تلكيف**، في حين شهدت ناحية **وانة** تدهوراً في الوضع الأمني بسبب وجود جماعات مسلحة غير حكوميّة تسيطر على نقاط التفتيش.

تلكيف	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
ألقوش	منخفضة	منخفضة	متوسّطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مركز تلكيف	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة ▲	منخفضة	منخفضة
وانة	منخفضة	منخفضة	متوسّطة	منخفضة	منخفضة ▼	منخفضة

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء الحمدانيّة

بقيَ الوضع العام في **قضاء الحمدانيّة** ضمن نفس فئة الخطورة المنخفضة كما في العام الماضي. وخلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، حدث تحسّن في إمدادات الماء في ناحيتَي **النمرود** و **برطلة**. أمّا في ناحية النمرود، فارتفعت حالات العودة المحظورة. ورغم انخفاض الخطورة بشكل عام، لا تزال نقاط التفتيش التي تسيطر عليها جهات أمنيّة غير حكومية مسألة مقلقة في جميع نواحي قضاء الحمدانية.

تلكيف	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
النمرود	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
برطلّة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
مركز الحمدانيّة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

قضاء الشيخان

تُصنّف الحالة العامة في **قضاء الشيخان** على أنّها منخفضة الخطورة، وقد بقيت على حالها نسبياً منذ العام الماضي. وتتعلق عوامل الخطورة بسُبل العيش، حيث عاودت بعض الأعمال التجارية فقط أنشطتها، وأكثر من نصف الأهالي لا يستطيعون الحصول على عمل في معظم مواقع مركز الشيخان.

الشيخان	إجمالي الخطورة	دَمار المَساكن	سُبل العَيش	الخدمات الأساسيّة	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
مركز الشيخان	منخفضة	منخفضة	متوسّطة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

▲ – تحسّن ▼ – تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني – وكانون الأوّل ٢٠١٩

المنظمّة الدوليّة للهجرة – العراق

iraq.iom.int
iomiraq@iom.int

المكتب الرئيسي في بغداد
مجمع يونامي (ديوان٢)
المنطقة الدولية – بغداد – العراق

@IOMIraq

تنصل

إنّ جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلّفين ولا تعبّر بالضرورة عن آراء المنظمّة الدوليّة للهجرة. وإنّ التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمّة الدوليّة للهجرة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.

تشكر المنظمة الدولية للهجرة في العراق وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما المستمر.

٢٠٢١ ©المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير أو تسجيل أو غير ذلك دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر.